

غضب الشارع العراقي يقلل حظوظ الميليشيات في تجديد حضورها بالبرلمان

مهمة صعبة لأتباع إيران في الانتخابات المبكرة لفقدهم السند الشعبي



انتفاضة الشارع صنعت الفارق بين زمن ماضٍ وآخر قادم

للأحزاب والميليشيات الموالية لإيران خلال عمليات التحضير للانتخابات، وسط تزايد الهمس بوجود تفاهم سرّي من رئيس الحكومة وقادة حركة الاحتجاج يتعلق بالضييق على بعض الأطراف السياسية.

وينفي مقربون من الكاظمي هذه المزاعم، لكن مؤشرات توحى بتوافق رغبات المتظاهرين والكاظمي بشأن ضرورة إخراج جماعات السلاح المغفلت من المشهد السياسي.

وستكون مهمة الميليشيات الشيعية والأحزاب المرتبطة بها خلال الانتخابات المبكرة أكثر تعقيداً قياساً بالانتخابات الماضية، إذا أُجريت وفق معايير النزاهة والشفافية، وهو أمر وارد في حال شاركت الأمم المتحدة وجهات دولية في مراقبتها والإشراف عليها، خصوصاً وقد أبدت المنظمة الأممية اهتماماً مبكراً بذلك الاستحقاق الانتخابي عبرت عنه ممثلتها في العراق جينين هينيس بلاسغارت في لقائها الأخير بالمرجع الشيعي العراقي الأعلى علي السيستاني الذي اعتبر بدوره في بيان نشره مكتبه عقب اللقاء أنّ "الانتخابات النيابية المقررة إجراؤها في العام القادم تحظى بأهمية بالغة"، مشجعاً العراقيين على المشاركة فيها بكثافة، ومحدراً من أنّ "زيداً من التأخير في إجراء الانتخابات أو إجرائها من دون توفير الشروط اللازمة لإنجاحها بحيث لا تكون نتاجها مقنعة لمعلم المواطنين، سنؤدي إلى تعميق مشاكل البلد والوصول.. إلى وضع يهدد وحدته ومستقبل أبنائه".

ويعتقد مراقبون أنّ لحظة الاقتراع المقبل، ستشكل اختباراً حاسماً لتماسك الوضع السياسي في البلاد والعبور الآسن نحو المرحلة المقبلة من دون السقوط في نزاع شيعي-شيعي مسلح.

وتضمر هذه الإشارات مخاوف كبيرة من أنّ يتحرك الشارع لمنع الميليشيات من تجديد حضورها في البرلمان، ما قد يضطرها للرد، وبالتالي إمكانية تحول الاحتكاكات إلى مصادمات.

ويقول مراقبون إنّ هذا الأمر يتحول إلى كابوس لدى الميليشيات التي تجد نفسها محاصرة شعبياً، ولا تملك حرية الحركة في الشارع، بسبب تراجع شعبيتها على خلفية تراجع شعبية إيران في أوساط شيعية العراق والمنطقة عموماً.

وفي مدينة الناصرية جنوب البلاد، ذات الثقل الشيعي المعتبر والرمزية المؤثرة في مضمار مواجهة تنظيم داعش، لم يترك المظاهرات مقررًا مفتوحاً لأي حزب أو ميليشيا على صلة بإيران.

الانتخابات المبكرة اختبار حاسم لتماسك الوضع السياسي في العراق وتجنب السقوط في نزاع شيعي - شيعي مسلح

ووصل الغضب بالمتظاهرين إلى درجة أنهم هدموا مقرات بعض الأحزاب والميليشيات باستخدام الجرافات، متهمين هذه الجهات بالمسؤولية عن العشرات من أعمال الاغتيل والخطف والتغيب التي طالت زملاء لهم في حركة الاحتجاج، أخرجهم الناشط سجاد العراقي الذي تشيّر أصابع الاتهام إلى منظمة بدر بزعامة هادي العامري بالمسؤولية عن اغتفائه.

وتضغط الميليشيات على رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي كي يتدخل في الجنوب لمنع المتظاهرين من التعرض

حالة الغضب الشعبي السائدة في الشارع العراقي من الميليشيات الشيعية وقادتها جزءاً دورهم السلبي في تعزيز أوضاع البلد سياسياً وأمنياً واقتصادياً، تقلل من حظوظ تلك التشكيلات في الحفاظ على مكانتها في السلطة والتي دعمتها بشكل كبير خلال الانتخابات النيابية الماضية من خلال حصولها على كتلة برلمانية وأزنة، وهو المكسب الذي سيكون من الصعب الحفاظ عليه من خلال الانتخابات المبكرة المقررة لصيف العام القادم، في حال تم إجراؤها بشفافية وسلمت من التزوير والتلاعب.

وبغداد - تخشى الميليشيات العراقية الموالية لإيران أنّ ينعكس الغضب الشعبي العام من الطبقة السياسية على ظروف مشاركتها في الانتخابات المبكرة، المقرر إجراؤها مطلع يونيو 2021.

ويقول زعماء هذه الميليشيات إنّ لديهم معلومات تشير إلى أنّ تنسيقات تابعة لحركة الاحتجاج العراقية التي انطلقت في أكتوبر 2019 للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية ومحاربة الفساد وإنهاء الهيمنة الإيرانية على القرار السياسي للعراق، تخطط للتأثير على مشاركة الممثلين السياسيين للمجموعات المسلحة التابعة لطهران، في الانتخابات القادمة.

وشهدت الانتخابات العامة في 2018 مشاركة واسعة من قبل الميليشيات العراقية التابعة لإيران، حيث حلت قائمتها المغلطة بتحالف الفتح في المرتبة الثانية بعد قائمة سائرون التي يدعمها رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، محرزة 47 مقعداً في البرلمان المكون من 329 مقعداً.

ورغم أنّ تلك الميليشيات استغلّت انذاك السمعة التي اكتسبتها لدى بعض الأوساط الشعبية بفعل مشاركتها الفاعلة في حسم الحرب ضدّ تنظيم داعش، فقد احتاجت لتحصيل ذلك المكسب الانتخابي الكبير إلى استخدام أساليب غير مشروعة من بينها توظيف المال السياسي

إسرائيل تشارك في الدورة القادمة من أكبر معرض للدفاع بالإمارات

وتسارعت خطوات التعاون بين الإمارات وإسرائيل منذ توقيع اتفاقية السلام بينهما في سبتمبر الماضي برعاية أميركية، حيث وقعت غرفة تجارة وصناعة دبي مؤخراً اتفاقية تعاون استراتيجية مع غرفة تجارة دبي، لتعزيز التعاون في عدد من الجوانب الأساسية المتعلقة بممارسة الأعمال لدى الجانبين.

كما اتفق الطرفان الإماراتي والإسرائيلي على التعاون في المجال الصحي ومكافحة فيروس كورونا، وذلك بإطلاق مشاريع مستقبلية للشراكة العلمية والطبية لإيجاد لقاح أو دواء للفايروس.

وقال حميد مطر الظاهري، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لأندك، إنّ "معاهدة السلام الموقعة بين دولة الإمارات ودولة إسرائيل خطوة مهمة نحو مستقبل أفضل لمنطقة الشرق الأوسط، حيث سيفتح توقيعها آفاقاً وفرصاً جديدة للبلدين في مجموعة من القطاعات".

وتتضمن فعاليات معرضي الدفاع الدولي أيدكس، والدفاع البحري نافديس بالزمان مرة كل عامين. ووفقاً للوكالة الإماراتية فإنه من المتوقع أن تشهد الدورة المقبلة من أيدكس و نافديس مشاركة أكثر من 1300 شركة متخصصة في قطاع الصناعات الدفاعية.

التابع لمجموعة أفنون. ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات "وام" سيتولى معرض أي.أس. دي.إي. إف تشييد وتنظيم واستضافة الجناح الإسرائيلي في معرض أيدكس، الذي سينعقد في الفترة ما بين 21 و25 فبراير 2021 في مركز أبوظبي الوطني للمعارض في أبوظبي، إلى جانب الترويج للمعرض بشكل حصري لشركات الدفاع والأمن والتكنولوجيا الإسرائيلية. وسيتم الإعلان رسمياً عن فتح باب التسجيل للشركات الإسرائيلية للمشاركة في الجناح المخصص لها في معرض أيدكس خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

أبوظبي - تشارك إسرائيل في دورة العام القادم من أكبر مؤتمر ومعرض للدفاع تحتضنها دولة الإمارات، وذلك كإحدى الفترات الأولى لاتفاقية السلام التي وقعتها البلدان مؤخراً وتم بموجبها تطبيع العلاقات بينهما والاتفاق على إقامة تعاون قوي في عدة مجالات بما في ذلك مجال الأمن والدفاع.

ووقع معرض ومؤتمر الدفاع الدولي أيدكس الذي تنظمه شركة أبوظبي الوطنية الإماراتية للمعارض، اتفاقية استراتيجية مع أكبر معرض للدفاع والأمن الوطني والأمن الإلكتروني في دولة إسرائيل أي.أس.دي.إي. إف،

هل تبحث تركيا عن تمويل قطري لحرب قره باغ؟

الدوحة - توقعت مصادر خليجية عدم خروج زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان العاجلة، الأربعاء، إلى قطر ولقائه في الدوحة أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، عن الموضوع المحوري في العلاقة المتينة التي باتت تربط بين البلدين، وهو الموضوع المالي في ظل حديث العديد من المطلعين على الشأن التركي عن "نهم متزايد للقيادة التركية في طلب المساعدات المالية من قطر بسبب تعقد الأوضاع الاقتصادية لتركيا جراء جائحة كورونا بالتوازي مع انغماس حكومة أردوغان في المزيد من القلاقل والصراعات في المنطقة بما يرتب عليها المزيد من الأعباء المباشرة وغير المباشرة، لجهة تراجع ثقة الكثير من الشركاء فيها وتقليصهم من مستوى التعاون معها".

وتقول ذات المصادر إنّ أردوغان اعتاد على الاستنجاد بقطر بحثاً عن غطاء مالي لأي صراع جديد يقم فيه بلاده، متوقعة أنّ زيارته الأخيرة للدوحة مرتبطة بتفجير الصراع مجدداً بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغورني قره باغ والذي انحازت فيه أنقرة للطرف الأذري وقررت دعمه عسكرياً الأمر الذي يتطلب تمويلات لمده بالسلاح لاسيما الطائرات المسيّرة ولتقلل المرتزقة من سوريا للمشاركة في الحرب.

ويؤكد هؤلاء أنّ ما تطلبه أنقرة من دور قطري في تلك الأحداث يتمثل في التغطية المالية للتدخلات التركية التي توسّعت بشكل كبير وارتفعت فاتورتها المالية بشكل يتجاوز قدرات تركيا التي شهدت سلسلة من الأزمات المالية والعثرات الاقتصادية أحدثتها ما هو ناتج عن أزمة كورونا وتأثيراتها على حركة السياحة والتجارة وغيرهما من الأنشطة الحيوية.

وكان أردوغان قد التقى أمير قطر خلال زيارة قام بها مطلع يوليو الماضي للدوحة، ولم تفصلها المصادر عن الأهداف المالية ذاتها. وبحسب مطلعين على كواليس السياسة التركية، فإنّ أردوغان الموصوف من قبل معارضيه وخصوصه بالانتهائية داب على استخدام الصراعات الإقليمية، مثل الملفين الليبي والسوري، لابتزاز قطر والحصول على أكبر قدر ممكن من أموالها عن طريق تخويف قيادتها من هزيمة معسكر الإسلاميين المتشددين الذين تدعمهم الدوحة، ما سيشكل بالنتيجة انتصاراً لخصومها ونهاية للدور الإقليمي الذي تحاول الدوحة أن تلعبه منذ سنوات.

ويقول مراقبون إنّ أموال الغاز القطري لعبت دوراً كبيراً في تمويل تلك الصراعات والحروب التي لم تكن تركيا تستطيع تحمّل أعبائها في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية المتلاحقة التي شهدتها خلال السنوات الماضية.

ولا تتردّد المعارضة التركية في تحميل سياسات أردوغان مسؤوليات العثرات التي عرفها الاقتصاد التركي بشكل متلاحق وهي سياسات تتميّز بكثرة الصدامات وإثارة المشاكل مع أكثر من طرف إقليمي ودولي.

واحتاجت تركيا في ظل هذا الوضع إلى مساعدة مباشرة من حليفها قطر، حيث بلغ حجم ما قامت الدوحة بضخه من أموال في الاقتصاد التركي على شكل ودائع واستثمارات إلى حدود منتصف سنة 2018 حوالي 15 مليار دولار، وفق ما هو معلن بشكل رسمي من الحكومة القطرية، بينما تؤكد مصادر قطرية وتركية متطابقة أنّ الرقم المذكور لا يشمل كل التمويلات القطرية لتركيا وأنه يستغني هبات مباشرة من القطريين قادة ورجال أعمال أردوغان وأركان حكمه تقدر بمليارات الدولارات.

وعلى هذا الأساس يعتبر قطريون أنّ علاقة بلادهم بتركيا غير متكافئة وتجعلها عرضة للاستغلال والابتزاز خصوصاً في ظل العزلة التي تعانيها بعد مقاطعة أربع دول عربية لها بسبب سياساتها المضادة لاستقرار المنطقة وربطها بعلاقات مع التنظيمات الإرهابية.



شكرا على سخائكم